الأمم المتحدة

A/72/740

الجمعية العامة

Distr.: General
9 February 2018
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والسبعون

البند ١١١ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام

صندوق بناء السلام

تقرير الأمين العام

موجز

وافق صندوق بناء السلام على رصد مبلغ قدره ٠٣٣ ١١١ ١٥٧ دولارا من أجل ٣١ بلدا في عام ٢٠١٧، وهذا أعلى مبلغ قد سُجل على الإطلاق. وكان الدعم المقدم من الصندوق من أجل القيام بالتحليل المشترك، والاضطلاع ببرامج بناء السلام حسنة التوقيت وذات القدرة على تحمل المخاطر والتي لها دور تحفيزي، قد ساعد على تعزيز التماسك على نطاق المنظومة، وهو ما يمثل ركنا أساسيا في إصلاحات الأمم المتحدة التي بدأت خلال السنة الأولى من تولي منصبي. وفي المجموع، أطلق الصندوق خمسة مبادرات جديدة عابرة للحدود وقام باستثمار أكبر مبلغ له حتى الآن من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب. وعلى عكس الاتجاهات الأخيرة، كانت مساهمات الدول الأعضاء إلى الصندوق، البالغ مجموعها ٩٧ مليون دولار في عام ٢٠١٧، قد رسمت للصندوق أكثر الصور المالية تفاؤلا منذ سنوات، وجعلته في طريقه إلى تحقيق هدفه المتمثل في منح الموافقة بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار للخطة الاستراتيجية الحالية ومدتها ثلاث سنوات. وتؤمِّن هذه المساهمات مستوى الدعم الحالي لمكتب دعم بناء السلام وتكفل أن يستمر المكتب شريكا أساسيا لمنظومة التنمية والسلام والأمن في الأمم المتحدة ككل.

020318 280218 18-02007 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير السنوي، الذي يغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، هو التقرير الثامن المقدم إلى الجمعية العامة عملا بقرارها ٢٨٢/٦٣. وهو يغطي السنة الأولى من الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩. وسيصدر تقرير مالي مُكمِّل لهذا التقرير عن مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء في موعد أقصاه ١ أيار/مايو ٢٠١٨. ويمكن الاطلاع على معلومات إضافية في الموقع الشبكي التالي: www.unpbf.org، والحصول على معلومات كاملة عن فرادى المشاريع من بوابة مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء (http://mptf.undp.org).

ثانيا – الأداء العالمي والدروس المستفادة

٢ – تلقى صندوق بناء السلام أعلى مستوى من المساهمات السنوية منذ رسملته في عام ٢٠٠٦، ووافق على رصد مبلغ قدره ١٥٧,١ مليون دولار للبلدان المتأثرة بالأزمات، وهذا هو أعلى مبلغ جرى رصده على الإطلاق منذ إنشاء الصندوق (انظر الجدول ١ أدناه). وهذه الإنجازات التي تشكل سابقة تاريخية تضع الصندوق على أسس مالية أكثر صلابة وهي تزكية قوية لقدرة مكتب دعم بناء السلام على الاستجابة لدعوتي إلى تحقيق قفزة هائلة في الموارد لتلبية الطلب المتزايد باستمرار.

٣ – وتلقى الصندوق مساهمات من المانحين قدرها ٩٧ مليون دولار في عام ٢٠١٧. ومن خلال هذه المساهمات، أمَّن الصندوق توفير حوالي ٢٨٠ مليون دولار من أجل خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩. وجرى تعزيز الشراكة مع الجهات المانحة من خلال تقديم إحاطات منتظمة لأصدقاء صندوق بناء السلام، وهو محفل هام لتبادل الآراء بشأن التوجه الاستراتيجي للصندوق، فضلا عن مشاركة الجهات المانحة في زيارات إلى ثلاثة من البلدان المستفيدة من الصندوق – هي قيرغيزستان وكوت ديفوار ومالي – للاطلاع على مدى فعالية وجدوى استثمارات الصندوق، والاطلاع أيضا على التحديات التي تواجهها. وبوجود ٣٤ مساهما في دورة البرمجة الحالية من ست قارات، لا يزال صندوق بناء السلام أوسع الصناديق تنوعا وأكبرها حجما من حيث عدد الجهات المشاركة فيه على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وهو ما يشكل علامة على توافق قوي في الآراء بين الجهات المانحة بشأن أهميته.

٤ – وستكون زيادة مستويات الموارد أمرا ضروريا حتى يتمكن الصندوق من مواصلة تلبية الطلب المتزايد على الدعم الذي يقدمه. وقد أسهم ارتفاع معدل الموافقة تاريخيا، بقيادة مكتب دعم بناء السلام، في جهودنا الأوسع نطاقا للإصلاح من خلال المساعدة في الحد من التجزؤ في النظام الدولي من أجل تنفيذ برامج حسنة التوقيت وقادرة على تحمل المخاطر تدعم السكان قبل وقوع الأزمات وأثناءها وبعدها. ومن أجل تعزيز مكانة الصندوق، فقد وافق على ٨٢ مشروعا في ٣١ بلدا في عام ٢٠١٧، بما في ذلك خمس مبادرات جديدة عابرة للحدود، وتوفير الدعم في السياقات الانتقالية لأربع بعثات، واستثمارات قدرها ١٨ مليون دولار للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واستثمارات قدرها ١١,٣ مليون دولار لدعم الدور الإيجابي للشباب في الحفاظ على السلام.

٥ – ومن أجل كفالة قدرة الصندوق على تلبية الطلب في الأوضاع الاستثمارية الجديدة، فقد أعلنتُ عن ثلاثة بلدان مؤهلة حديثا للتمويل البرنامجي في عام ٢٠١٧، بناء على طلبات من حكوماتها. وفي تشاد، تمهد أهلية البلد الطريق للشراكة مع الحكومة من أجل منع نشوب النزاعات والتطرف العنيف

من خلال معالجة التحديات الطويلة الأمد المتعلقة باللامساواة الهيكلية والحوكمة. وفي كولومبيا، أدت أهلية البلد إلى الموافقة على ١٢ مليون دولار لحفز الجهود التي تقودها الحكومة لتنفيذ اتفاق السلام لعام ٢٠١٦، في إطار دعم يتسم بارتفاع المخاطرة وبالحساسية السياسية، رغم ضروريته. وفي جزر سليمان، تُمكِّن أهلية البلد الأمم المتحدة من تحسين دعم جهود الحوار الوطني والمصالحة الوطنية التي تقودها الحكومة في أعقاب مغادرة بعثة المساعدة الإقليمية الموفدة إلى ذلك البلد في عام ٢٠١٧.

٦ - وقد أسهمت إعلانات أهلية البلدان في تعزيز أوجه التآزر بين مكتب دعم بناء السلام ولجنة بناء السلام. وفي اجتماع للجنة عُقد في حزيران/يونيه، عرض رئيس وزراء جزر سليمان بالتفصيل كيف ساعده الدعم المقدم من الصندوق على الاستجابة لتحديات بناء السلام قبل انسحاب بعثة المساعدة الإقليمية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، قدم كبير المستشارين لشؤون حقوق الإنسان والأمن في مرحلة ما بعد النزاع لكولومبيا إحاطة إلى اللجنة بشأن تنفيذ اتفاق السلام في كولومبيا، مؤكدا على أهمية قدرة الصندوق على تحمل المخاطر. وفي تشرين الثاني/نوفمبر أيضا، استمعت اللجنة إلى مسؤولين حكوميين من سري لانكا، من بينهم محافظ المصرف المركزي، تكلموا عن الاستفادة من الصندوق من أجل تعزيز العلاقة بين السلام والنمو الاقتصادي والتنمية. وأخيرا، أكدت إحاطتان إعلاميتان قدمتهما غامبيا في عام ٢٠١٧، في نيسان/أبريل وكانون الأول/ديسمبر، أهمية الانتقال السياسي السلس وتولي الجهات الوطنية زمام أمور الإصلاح السياساتي من خلال مشاورات شاملة للجميع على نطاق واسع. وتوفر هذه الاجتماعات بشكل جماعي نموذجا جديدا للمشاركة القطرية مع اللجنة وتعزز حصول الدول الأعضاء على معلومات بشأن اتخاذ القرار داخل مكتب دعم بناء السلام والفعالية البرنامجية للصندوق. ومن أجل تحقيق المزيد من الشفافية، بدأ الوكيل الإداري للصندوق، وهو مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء، في الإبلاغ عن التحويلات المالية للصندوق من خلال المبادرة الدولية للشفافية في المعونة في عام ٢٠١٧.

٧ - وبينما شجعت الاجتماعات مع اللجنة إشراك الدول الأعضاء، فقد أسهمت سياسات الصندوق بشأن تحديد الأولويات والتنفيذ إسهاما هاما في تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة. وكانت أكثر من ٨٢ في المائة من المشاريع المعتمدة في عام ٢٠١٧ هي برامج مشتركة، مصممة بالشراكة مع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، أو البعثات السياسية الخاصة، أو بعثات حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، كانت معظم هذه المشاريع الجديدة نتيجة للتقييمات المشتركة. وكان اشتراك الصندوق في تمويل تسعة من مستشاري السلام والتنمية، إلى جانب التمويل المخصص لمستشاري شؤون حقوق الإنسان في سيراليون وسري لانكا، يدفع نحو المزيد من الاتساق على الصعيد القطري، ويضمن أن يظل تنفيذ البرامج له أهميته من الناحية السياسية. ومن أجل كفالة أن تستفيد التدخلات المحفوفة بالمخاطر من الخبرات المتوفرة على نطاق المنظومة، عمل الصندوق من خلال ترتيبات مشتركة بين الوكالات، على سبيل المثال، باشتراط موافقة جهة التنسيق العالمية في مجالات الشرطة والعدالة والسجون قبل الإذن بعملية تحويل جديدة من أجل التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان للسجينات والأحداث المحبوسين في اليمن.

٨ - وزاد الصندوق من مبادراته العابرة للحدود في عام ٢٠١٧ بالموافقة على خمسة تدخلات جديدة في ١٢ بلدا. وثمة تحويل بمقدار مليوني دولار، جرى توجيهه عن طريق الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء العابر للحدود لمنطقة البحيرات الكبرى، ويدعم اللاجئين البوروندیين في جمهورية تنزانيا المتحدة وعودتهم وإعادة إدماجهم بشكل مستدام في بوروندي. ووافق الصندوق أيضا على أولى استثماراته

الإقليمية العابرة للحدود، التي قدمت ٣ ملايين دولار في أمريكا الوسطى إلى السلفادور وغواتيمالا وهندوراس، و ٣ ملايين دولار إلى منطقة الساحل، بما يشمل بوركينا فاسو ومالي والنيجر. وستتناول البرامج العابرة للحدود بين الكاميرون وتشاد، وبين قيرغيزستان وطاجيكستان، أهمية منع النزاعات العابرة للحدود والتطرف العنيف، بسبل من بينها إشراك المتضررين من العنف المستمر من الشباب والنساء. ومن خلال معالجة العوامل المسببة للنزاعات التي تتجاوز حدود الدول، فإن الصندوق يستغل قدرته الفريدة على تخطي الحدود بطرق تعزز العلاقات التعاونية.

٩ - ودعم الصندوق ١٥ من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في جميع أنحاء المنظومة الإنمائية في عام ٢٠١٧. وعلى الرغم من أن الصندوق سوف يظل أداة بالغة الأهمية لدفع الإجراءات العاجلة والملتزمة سياسيا من جانب الأمم المتحدة، فإنه سيواصل السعي لإقامة شراكات جديدة تكمِّل حافظته وتعززها. ومن أجل النهوض بالأولويات التي حددها مكتبي، وقَّع مكتب دعم بناء السلام على مذكرة تفاهم مع الاتحاد الأفريقي من أجل تفعيل الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، اشتركتُ في توقيعها مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فقي محمد، في نيسان/أبريل ٢٠١٧. وستسهم المذكرة في تحقيق شراكة أكثر تنسيقا واستراتيجية في مجالات منع نشوب النزاعات والحوار السياسي والمصالحة الوطنية والحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان، وهي تقوم بالفعل بصياغة الكيفية التي يتدخل بها الصندوق في جمهورية أفريقيا الوسطى.

١٠ - وفيما يتعلق بتعزيز الشراكات المبتكرة، ففي أعقاب مؤتمر قطاع الأعمال في خدمة السلام في كولومبيا، الذي اشترك في تنظيمه مكتب دعم بناء السلام، سوف تصبح كولومبيا حالة اختبار للتمويل المختلط في عام ٢٠١٨، بالاستفادة من النواة المالية المقدمة من الصندوق من أجل اجتذاب التمويل التجاري لبناء السلام. وفي ليبريا، دعمت الشركات الحاصلة على امتيازات تصميم مبادرة يدعمها الصندوق للتخفيف من حدة النزاعات المتصلة بالامتيازات، وساهمَت ماليا فيها. ومن خلال مبادرات الصندوق لتعزيز الشؤون الجنسانية والنهوض بالشباب، واصل الصندوق دعمه المباشر لمنظمات المجتمع المدني، بالموافقة على ما يزيد على ٧,٥ ملايين دولار لسبعة مشاريع في عام ٢٠١٧. وسيكون استكشاف سبل إضافية لهذه الشراكات وغيرها، بما يشمل مشاركة المكتب في بعثات التقييم المشتركة مع الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، ركيزة محورية للصندوق من أجل المضي قدما.

١١ - وقد تجاوز الصندوق تحويله القياسي في عام ٢٠١٦ بتخصيص ٣٦ في المائة من موافقات عام ٢٠١٧ دعما للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي حين أن المشاريع الممولة من خلال مبادرات تعزيز الشؤون الجنسانية والنهوض بالشباب قد أسهمت في هذا الإنجاز، كانت تلك النتائج القوية مدفوعة بنسبة ٢٢ في المائة من البرامج العادية للصندوق في عام ٢٠١٧، مما يدل على أن مبادرات التعزيز الخاصة يمكن أن تسهم على نحو إيجابي في تحويل السلوك والأولويات على الصعيد القطري.

١٢ - وتستند هذه الأرقام إلى التركيز المستمر للصندوق على التعلم وبناء القدرات. وكانت سلسلة من خمس حلقات دراسية شبكية مصممة من أجل مبادرات التعزيز بشأن بناء السلام والرصد والتقييم بشكل يراعي المنظور الجنساني قد وصلت إلى أكثر من ٤٠٠ مشارك على الصعيد العالمي، بينما ساعدت حلقة عمل تدريبية لمدة أسبوع عُقدت بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) على تعزيز مهارات التحليل والبرمجة في مجال الشؤون الجنسانية لأكثر من ٢٠ من متطوعي الأمم المتحدة الذين يدعمون ١١ من الأفرقة القطرية للأمم المتحدة. والاستثمارات في

أنشطة التعلم هذه، التي تُصاغ بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، هي أساس نجاح الصندوق.

١٣ - كما ساهم الصندوق في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تصميم وتنفيذ برامج بناء السلام التي تعطي الأولوية لإدماج الشباب ومشاركتهم وتوليهم القيادة. وقد وافق الصندوق على رصد مبلغ قدره ١١,٣ مليون دولار لثمانية مشاريع من خلال مبادرته لتعزيز الشباب في عام ٢٠١٧. ودعم الصندوق أيضا صندوق الأمم المتحدة للسكان وغيره من الشركاء في عقد خمس مشاورات إقليمية مع الشباب لمناقشة أولويات السلام والأمن وتحديد توصيات للتأثير على مناقشات السياسات العالمية المتصلة بقرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥).

١٤ - وقد مثلت السنة الماضية بداية الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩، التي تهدف إلى استثمار ٥٠٠ مليون دولار في ٤٠ بلدا حتى عام ٢٠١٩. وستظل الاستثمارات متركزة على المجالات الأربعة ذات الأولوية للصندوق، على النحو المنصوص عليه في اختصاصاته، وستُستثمَر عبر نطاق شؤون الحفاظ على السلام: في منع نشوب النزاعات، وفي منع التصعيد في خضم النزاعات العنيفة، وفي بيئات ما بعد انتهاء النزاعات. وبهذه الطريقة، يمكن للصندوق أن يكون بمثابة أداة لدفع توصيات الدراسة المشتركة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي المعنونة ”سبل تحقيق السلام: النُهج الشاملة لمنع نشوب النزاعات العنيفة“، وذلك بالاستثمار في معالجة الأسباب الجذرية، والاعتراف بأولوية السياسة وأهمية الشمول. وتحدد الخطة الاستراتيجية مجموعة من الأهداف أكثر طموحا مقارنة بالسنوات السابقة، وستكون بمثابة نقطة انطلاق نحو تحقيق الهدف المبين في تقريري عن بناء السلام والحفاظ على السلام (A/72/707-S/2018/43)، برصد مبلغ قدره ٥٠٠ مليون دولار سنويا لصندوق بناء السلام. وقد دعوتُ إلى أن تكون التبرعات غير مخصصة ومتعددة السنوات لضمان أن يتسم الدعم بحسن الاستجابة وبقابلية التنبؤ به على حد سواء.

الجدول ١

قرارات صندوق بناء السلام المتخذة في عام ٢٠١٧

	موافقات عام ٢٠١٧		
	مرفق الاستجابة الفورية	*مرفق بناء السلام والإنعاش*	*المجموع*
البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام			
بوروندي	٧ ٥٧٠ ٣٠٨		٧ ٥٧٠ ٣٠٨
جمهورية أفريقيا الوسطى	١٤ ٩٩٩ ٨٦٥		١٤ ٩٩٩ ٨٦٥
غينيا	٧ ٩٤٠ ٥١٤		٧ ٩٤٠ ٥١٤
غينيا - بيساو	٧ ٣٠١ ٠٦٤		٧ ٣٠١ ٠٦٤
ليبريا	١٢ ٣٥٢ ٠٦١		١٢ ٣٥٢ ٠٦١
سيراليون	٤ ٩٩٩ ٧٩٧		٤ ٩٩٩ ٧٩٧
المجموع الفرعي	**٥٥ ١٦٣ ٦٠٩**		**٥٥ ١٦٣ ٦٠٩**
البلدان غير المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام			

	موافقات عام ٢٠١٧		
	مرفق الاستجابة الفورية	مرفق بناء السلام والإنعاش	المجموع
البوسنة والهرسك	٢ ٠٠٠ ٠٠١		٢ ٠٠٠ ٠٠١
بوركينا فاسو	٣ ٠٠٠ ١٢٦		٣ ٠٠٠ ١٢٦
الكاميرون[أ]	١ ٤٩٩ ٩٦٢		١ ٤٩٩ ٩٦٢
تشاد	١ ٤٩٩ ٦٠٧		١ ٤٩٩ ٦٠٧
كولومبيا		١٢ ٠٠٠ ٠٠٠	١٢ ٠٠٠ ٠٠٠
كوت ديفوار	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠	٥ ٥٠٠ ٠٠٠
السلفادور	٣ ٠٠٠ ٠٠٠		٣ ٠٠٠ ٠٠٠
غامبيا	٣ ١٠٠ ٠٠٠		٣ ١٠٠ ٠٠٠
غواتيمالا	٤ ١٤١ ٢٧٦		٤ ١٤١ ٢٧٦
هايتي	٣ ٠٠٠ ٠٠٠		٣ ٠٠٠ ٠٠٠
هندوراس[أ]	١ ٢٧٥ ٣١١		١ ٢٧٥ ٣١١
قيرغيزستان	٣ ٥٩٢ ٤١٦	٨ ٠٠٠ ٠٠٠	١١ ٥٩٢ ٤١٦
لبنان	٢ ٩٩٩ ٦٢٨		٢ ٩٩٩ ٦٢٨
مالي	١١ ٧٤٥ ٣٢٩		١١ ٧٤٥ ٣٢٩
ميانمار	٣ ٨٦٥ ٤٠٨		٣ ٨٦٥ ٤٠٨
النيجر	٤ ٠٠٠ ٠٠٠		٤ ٠٠٠ ٠٠٠
بابوا غينيا الجديدة	٢ ٠٠٠ ٠٠٠		٢ ٠٠٠ ٠٠٠
الفلبين	٣ ٠٠٠ ٠٠٠		٣ ٠٠٠ ٠٠٠
جزر سليمان	٢ ٩٩٩ ٢٦٦		٢ ٩٩٩ ٢٦٦
الصومال	٢ ٢٨٦ ٨٧٣		٢ ٢٨٦ ٨٧٣
جنوب السودان	٥ ٠٠٠ ٠٠٠		٥ ٠٠٠ ٠٠٠
سري لانكا	٢ ٤٥٤ ١٤٨		٢ ٤٥٤ ١٤٨
طاجيكستان[أ]	١ ٠٠٠ ٠٠٠		١ ٠٠٠ ٠٠٠
جمهورية تنزانيا المتحدة[أ]	٩٤٥ ٥٨١		٩٤٥ ٥٨١
اليمن	٥ ٠٠٠ ٠٠٠		٥ ٠٠٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٧٨ ٤٠٤ ٩٣٢**	**٢٠ ٥٠٠ ٠٠٠**	**٩٨ ٩٠٤ ٩٣٢**
نفقات أخرى			
الأمم المتحدة	٣ ٠٤٢ ٤٩٢		٣ ٠٤٢ ٤٩٢
المجموع الفرعي	**٣ ٠٤٢ ٤٩٢**		**٣ ٠٤٢ ٤٩٢**
المجموع	**١٣٦ ٦١١ ٠٣٣**	**٢٠ ٥٠٠ ٠٠٠**	**١٥٧ ١١١ ٠٣٣**

المصدر: مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

ملاحظة: على غرار ما ورد في التقرير السابق، يبين الجدول ١ قرارات التمويل التي اتخذت في عام ٢٠١٧، ولا يبين الأموال المحولة.

(أ) كمقابل لمشروع عابر للحدود. ولا يعني الإدراج زيادة تيسير الحصول على التمويل من صندوق بناء السلام أو الأهلية للحصول عليه.

ثالثا – أعمال صندوق بناء السلام المتعلقة ببلدان بعينها

ألف – البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام

بوروندي: مواجهة تحديات التشرد

١٥ – في بوروندي، أدى كل من المواقف السياسية المتصلبة واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان وزيادة تدفقات اللاجئين إلى البلدان المجاورة وتفاقم تدهور الحالة الاقتصادية والإنسانية إلى تمديد خطة الصندوق لأولويات بناء السلام. وسيمكن هذا التمديد من توسيع نطاق مشروعين موجهين للشباب أثبتا بالفعل أن لهما إسهامات إيجابية في أمن المجتمع والتماسك الاجتماعي.

١٦ – وثمة مشروع آخر، عُهد به إلى معهد هولندا للديمقراطية القائمة على تعدد الأحزاب، سيقدم الدعم للشباب الأعضاء في الأحزاب السياسية في الدعوة لمواقفهم داخل أحزابهم وفي الأحزاب الأخرى. ومن خلال مشروع مبادرة لتعزيز الشؤون الجنسانية، ستدعم منظمة ''البحث عن أرضية مشتركة'' الشبكات العابرة للأجيال للقيادات النسائية من أجل ريادة مبادرات بناء السلام على الصعيد المحلي. ويأتي هذا المشروع مكملاً لاستثمارات الصندوق السابقة التي أنشأت شبكة للنساء العاملات في مجال الوساطة.

١٧ – ويدعم الصندوق مشروعين تكميليين يعالجان الأسباب الجذرية للتشرد ويساعدان في التحضير لإعادة إدماج اللاجئين العائدين. وسيساعد استثمار بمبلغ مليوني دولار على حفز الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء والعابر للحدود لمنطقة البحيرات الكبرى، وذلك بدعم مبادرة عابرة للحدود تركز على اللاجئين بين بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، وافق الصندوق على مشروع بتكلفة قدرها ٣ ملايين دولار يركز على أربع كوميونات في بوروندي ويهدف إلى زيادة حماية العائدين وأفراد المجتمعات المحلية المضيفة وتوفير إمكانية حصولهم على الخدمات الأساسية وسبل كسبهم للرزق.

جمهورية أفريقيا الوسطى: توسيع نطاق الحوكمة والأمن في خضم الأزمة المتفاقمة

١٨ – لقد فاقم تزايد الانقسامات العرقية والدينية، التي تؤججها المطامع السياسية، من أوجه القصور الطويلة الأمد في مجال الحوكمة التي أخرت بدورها تنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام. وما زال كل من تجدد الاضطرابات الأمنية ومحدودية أو غياب سلطات الدولة أو السلطات القضائية في المنطقتين الشمالية والشرقية وضعف قدرات التنفيذ الوطنية يمثل تحديات ويتسبب في انتهاكات حقوق الإنسان. وما زالت الانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المسلحة بحق السكان المدنيين والجهات الإنسانية الفاعلة تتسبب في تشريد السكان وتؤدي إلى تدهور الحالة الإنسانية.

١٩ – وفي ضوء هذه الخلفية، أوفى الصندوق بتعهد بقيمة ١٥ مليون دولار أُعلن في المؤتمر الدولي للمانحين من أجل جمهورية أفريقيا الوسطى الذي عُقد في بروكسل في أواخر عام ٢٠١٦. وكانت الاستثمارات الجديدة حاسمة الأهمية في تحقيق الاستقرار في بامباري من خلال نشر قوات الأمن الداخلي،

إلى جانب تنفيذ مشاريع النقد لقاء العمل، والاضطلاع بأنشطة ذات صلة بإعادة التأهيل وتحقيق الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي والحد من العنف المجتمعي وتقديم الدعم للجان السلام المحلية. ودعم الصندوق أيضا عملية استعادة سلطة الدولة بوضع واعتماد استراتيجية وطنية وخريطة طريق. وفيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن، دعم الصندوق وضع خطة اتصالات تشجع على تبادل الثقة فيما بين السلطات والسكان وقوات الأمن الداخلي. وقد أعاد الصندوق أيضاً توجيه البرامج لدعم عملية الوساطة التي تقوم بها المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة والتي أتاحت المجال أمام الميسرين للعمل مع الجماعات المسلحة والمجتمع المدني.

غينيا: تعزيز الرقابة المدنية على قطاع الأمن شرط أساسي لخروج الصندوق

٢٠ - قرر تقييم خارجي أُعد في عام ٢٠١٧ لاستثمار الصندوق بمبلغ قدره ٤٨ مليون دولار في ٣١ مشروعاً أن الحافظة تصدت لأكثر تحديات بناء السلام إلحاحاً وركزت على أشد الفئات تأثراً بالنزاع، مثل النساء والشباب. وعلى وجه الخصوص، أسهمت الاستثمارات عالية المخاطر في إصلاح قطاع الأمن في تحسين أداء قوات الأمن، مما شجع على زيادة الثقة في أوساط السكان في إمكانية استمرار الاستثمارات المستقبلية.

٢١ - وقد جرت الاستفادة من هذه النتائج، مع تحليل مستكمل للنزاعات وتوصيات صادرة عن لجنة بناء السلام، في تحديد الأولويات لعملية بريجة جديدة يبلغ مجموع تكلفتها ٧ ملايين دولار موزعة على ثلاثة مجالات هي: (أ) الحوار بين الأحزاب السياسية للحد من النزاعات السياسية حول الانتخابات؛ (ب) تعزيز سلسلة الإجراءات الجنائية لإنهاء الإفلات من العقاب؛ (ج) منع التشدد والتطرف العنيف من خلال تعزيز التحليل والتدخلات العامة مع التركيز على قطاع التعليم.

٢٢ - وإكمالاً للتدخلات الجديدة في قطاع العدالة، وافق الصندوق كذلك على تمويل لدعم وضع استراتيجية قطاعية لخروج الصندوق من خلال إنشاء مؤسسات وطنية دائمة للرقابة المدنية على قوات الأمن.

٢٣ - وأخيرا، قُدمت منحة إلى منظمة المجتمع المدني ''وكالة التعاون والبحث في ميدان التنمية'' في إطار ''مبادرة تعزيز الشباب'' لتدعيم الآليات اللامركزية لتسوية النزاعات ووضع نظام وطني للاستجابة السريعة للإنذار المبكر.

غينيا - بيساو: دعم مسارات تحقيق الاستقرار

٢٤ - تواصلت الأزمة المؤسسية والسياسية في غينيا - بيساو في عام ٢٠١٧. وأعاقت الخلافات الراسخة فيما بين الجهات السياسية الفاعلة الرئيسية تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها عبر جهود الوساطة الإقليمية المبذولة بقيادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمدعومة من الأمم المتحدة وشركاء دوليين.

٢٥ - وفي خضم هذه الظروف الصعبة، دعم أحد المشاريع التي تنفذها منظمة ''التحالف الدولي لبناء السلام'' عقد مشاورات تركز على المرأة وتعزيز دور المرأة في آليات تسوية النزاعات. واستكمالاً لهذه الجهود، وافق الصندوق على ستة مشاريع بلغت تكلفتها الإجمالية ٧,٣ ملايين دولار لتمكين الأصوات المعبرة عن الفئات المهمشة، بما فيها أصوات النساء والشباب. وبالإضافة إلى ذلك، يُؤمل أن يكون

للاستثمارات في الحوار السياسي، وجهود المصالحة الوطنية المبذولة من اللجنة التنظيمية للمؤتمر الوطني بشأن موضوع ''المسارات المؤدية إلى السلام والتنمية''، ودعم وسائط الإعلام المراعية لظروف النزاع، أثر يحقق الاستقرار على الصعيد الوطني. وأخيرا، من المتوقع للاستثمارات الجديدة الرامية إلى تعزيز الآليات البديلة لتسوية المنازعات والتفاعل بين قطاعي العدالة الرسمي وغير الرسمي أن تزيد من فرص الوصول إلى العدالة واحترام حقوق الإنسان والمساهمة في تحقيق الاستقرار.

ليبريا: الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام في خضم التغييرات في الحكومة

٢٦ - لقد شهدت ليبريا أول عملية انتقال سلمي للسلطة في فترة تزيد عن ٧٠ عاما، وكان ذلك إثر الانتخابات الرئاسية التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر. ومساهمة في الهدوء النسبي، فإن مشروعاً بقيمة ١,٨ مليون دولار نفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قدم الدعم لجهد واسع النطاق لإشراك الشباب في انتخابات عام ٢٠١٧ ومنع العنف القائم على نوع الجنس والمتصل بالانتخابات.

٢٧ - وقبل الانتخابات، وبناءً على طلب من مجلس الأمن، وضعت حكومة ليبريا خطة بناء السلام في ليبريا التي وافق لها الصندوق بمبلغ ١٠ ملايين دولار في عام ٢٠١٧. والهدف من هذه الحافظة الجديدة هو ضمان استمرار وجود مكتب لحقوق الإنسان في فريق الأمم المتحدة القطري في ليبريا، وهي تنشئ منابر للحوار بين أصحاب المصالح المتعددين للحد من النزاعات المتصلة بالامتيازات.

٢٨ - وتعتمد استثمارات الصندوق الجديدة على تقييم شامل ومستقل لمساهمة سابقة قدمها الصندوق في ليبريا بمبلغ ٣٠ مليون دولار. وخلص التقييم إلى أنه، مع أن مبادرات الصندوق تناولت أولويات بناء السلام الرئيسية، فإن إدارة حافظة الصندوق بشأن ليبريا تحتاج إلى تحسين.

٢٩ - وبالإضافة إلى ذلك، وافق الصندوق على مشروعين من خلال مبادراته لتعزيز الشؤون الجنسانية والنهوض بالشباب: وافق في أحدهما على مبلغ مليوني دولار لكل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة لتلبية احتياجات النساء والفتيات في مجالي العدالة والأمن، ووافق في الثاني على مبلغ ٠٠٠ ٤٣٣ دولار لمختبر مساءلة منظمات المجتمع المدني، لإبراز دور المرأة في عملية السلام من خلال تدريب النساء منتجات الأفلام وتنظيم مهرجان للأفلام.

سيراليون: تقديم الدعم لمنع نشوب النزاعات المتصلة بالانتخابات

٣٠ - تحضيرا للانتخابات التي ستجري في البلد في آذار/مارس ٢٠١٨، والتي ستكون الأولى منذ إغلاق بعثة الأمم المتحدة السياسية، أُضيفت إلى مبلغ يناهز ٣ ملايين دولار حوله الصندوق إلى كل من البرنامج الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أوائل عام ٢٠١٧ مساهمات من كل من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (وزارة التنمية الدولية) والنرويج وكندا بغرض دعم المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني في منع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها قبل الانتخابات وخلالها وبعدها. وقد عمل المشروع في شراكة مع مبادرة ''دعم الدورة الانتخابية في سيراليون للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨''، وهي مبادرة ينفذها البرنامج الإنمائي وينسقها فريق دعم الانتخابات لضمان اتساق المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة. ومن خلال هذا المشروع، أقرت لجنة تسجيل الأحزاب السياسية مدونات قواعد سلوك للأحزاب السياسية. ودعم المشروع أيضاً السلطة القضائية في إنشاء ثماني محاكم انتخابية لتسريع مسار البت في المنازعات الانتخابية، ووفر دعما تكميليا لقدرة رصد حقوق

الإنسان والآليات البديلة لتسوية المنازعات. ودعم كذلك اللجنة الوطنية من أجل الديمقراطية في إعداد رسائل إيجابية من أجل تنظيم انتخابات سلمية ومكتب الأمن الوطني في إنشاء غرفة عمليات وطنية للإنذار المبكر والاستجابة. وقُدم الدعم أيضا إلى مركز القيادة والتحكم لزيادة قدرات الشرطة.

٣١ - وقدم المشروع الآخر المدعوم من الصندوق، والذي انتهى تنفيذه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، الدعم اللازم لتوحيد الأنشطة الرئيسية لحقوق الإنسان، في شراكة مع لجنة حقوق الإنسان في سيراليون. ومن خلال هذا المشروع، قُدم الدعم للجنة في تعميم ورصد تنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان الخاصة بمسائل الأراضي والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة، وهي من المسائل التي تقوض الجهود الرامية إلى حفظ السلام.

٣٢ - وخصص الصندوق، من خلال مبادرة تعزيز الشؤون الجنسانية، مبلغ مليوني دولار لكل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، لتكملة الدعم الذي يقدمه فيما يتعلق بالانتخابات من خلال تعزيز القيادة السياسية للمرأة، وكذلك مشاركتها في الانتخابات السلمية والترويج لها.

باء - البلدان المستفيدة الأخرى

البوسنة والهرسك: الجهود الإقليمية الرامية إلى تكملة المبادرات المجتمعية التي يقودها الشباب

٣٣ - في خضم التوترات المتقلبة الناشئة عن المطالب القومية وردود الفعل الحزبية على نتائج العدالة الانتقالية في عام ٢٠١٧، وافق الصندوق على مشروع بقيمة مليوني دولار يمدد فترة منبر ''الحوار من أجل المستقبل'' الذي تتولى قيادته هيئة الرئاسة الثلاثية، والذي أنشئ من خلال استثمار سابق للصندوق. والمشروع الجديد، الذي يُنفذ عن طريق كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) واليونسكو، هو مشروع يضع الشباب في صميم التعاون بين القبائل والحوار على الصعيد المحلي وعلى صعيدي الكيان والدولة، ويتيح الآلية الوحيدة للتفاعل المباشر مع هيئة الرئاسة الثلاثية بشأن المصالحة. واستجابة لطلب تقدمت به الرئاسة لدعم الحوار الإقليمي، يشمل المشروع أيضا مشاركة الشباب وفئات أخرى من الدول المجاورة، ويمهد الطريق لمشروع حوار إقليمي في منطقة البلقان ينفذ في عام ٢٠١٨.

بوركينا فاسو: تعزيز الأمن الوطني في جميع أنحاء البلد

٣٤ - أطلق الصندوق عمله في بوركينا فاسو، أحد البلدين النموذجيين لتنفيذ خطة الحفاظ على السلام، بمشروعين يرميان إلى معالجة مسألة المصالحة وإصلاح القطاع الأمني.

٣٥ - وبعد التأخير الذي حصل في البداية، وبدعم من إدارة الشؤون السياسية، بدأ تنفيذ مشروع المصالحة الوطنية في تشرين الثاني/نوفمبر، بمشاورات غير رسمية قادها المجلس الأعلى للمصالحة والوحدة الوطنية. وجمعت المشاورات ممثلين سياسيين، ومنظمات من المجتمع المدني، وقوات الدفاع والأمن، ورابطات الضحايا، والزعماء التقليديين والدينيين، وأفراداً من أوساط الأعمال التجارية لمناقشة أولويات المصالحة بصورة أولية.

٣٦ - وبناءً على تجربة الصندوق الإيجابية في غينيا وفي أماكن أخرى، أوفد مشروع إصلاح القطاع الأمني في بوركينا فاسو، الذي تبلغ تكلفته مليون دولار، خبيرا استشاريا رفيع المستوى إلى مكتب الرئيس لتقديم المشورة. واستناداً إلى هذا العمل، نظمت الحكومة منتدى للأمن الوطني في تشرين الأول/أكتوبر، توِّجَ بإصدار تقرير حدّد الأولويات والتوصيات المتعلقة بالسياسة الأمنية الوطنية.

كولومبيا: مواكبة تنفيذ السلام الذي تقوده الحكومة

٣٧ - في عام ٢٠١٧، أنجزت بنجاح عملية وقف إطلاق النار وإلقاء أسلحة القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وتحوله بعدها إلى حزب سياسي، مما شكّل مرحلة تاريخية في انتقال كولومبيا من الحرب إلى السلام. وبطلب من الرئيس خوان مانويل سانتوس كالديرون، أعلنت في حزيران/يونيه أن كولومبيا مؤهلة للاستفادة من صندوق بناء السلام. وفي أيلول/سبتمبر، أعدّت حكومة كولومبيا وفريق الأمم المتحدة القطري خطة لأولويات بناء السلام تركز على ثلاثة مجالات للدعم، على النحو التالي: إعادة الإدماج السياسي والاجتماعي - الاقتصادي للأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي؛ وتحقيق الاستقرار وزيادة فوائد السلام في مواقع مستهدفة؛ وتحقيق العدالة الانتقالية واستعادة حقوق الضحايا. وتماشياً مع خطة الأولويات، وافق الصندوق على مبلغ ١٢ مليون دولار لخمسة مشاريع تشمل ما يلي: (أ) المساعدة على إنشاء لجنة تقصي الحقائق وفقاً لاتفاق السلام؛ (ب) دعم مركز الفكر والحوار السياسي، وهو مجمع فكر جديد يقدم التوجيه والدعم إلى قيادة القوات المسلحة الثورية السابقة والأطراف الموقعة على اتفاق السلام؛ (ج) إجراء تدخلات تضمن حقوق الأطفال والمراهقين الذين جندتهم القوات المسلحة الثورية وأصبحوا الآن تحت حماية الدولة؛ (د) توفير دعم متعدد القطاعات للسكان في الأقاليم الثلاثة الأكثر تضرراً من النزاع المسلح؛ (هـ) إعادة إدماج المقاتلين السابقين من خلال إنشاء منظمة لإزالة الألغام والتدريب على كسب الرزق. وتماشياً مع الدعم الذي يوفره الصندوق للمؤسسات الوطنية، تُنَفَّذ تحويلاته عن طريق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد المانحين لمرحلة ما بعد النزاع في كولومبيا الذي كان صندوق بناء السلام المساهم الأول فيه. ومنذ ذلك الحين، حُشد أكثر من ٧٠ مليون دولار من التبرعات من أجل تنفيذ اتفاق السلام.

كوت ديفوار: الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام

٣٨ - تشير التحسينات في المؤشرات الوطنية الأمنية ومغادرة بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في حزيران/يونيه إلى أن كوت ديفوار واصلت تعزيز المكاسب السياسية والأمنية طوال السنة. ولكن التحديات لا تزال قائمة كما يظهر من أعمال التمرد والاحتجاجات التي قام بها أعضاء سابقون في قوة متمردة ومن خلال سلسلة من الهجمات على مراكز للشرطة.

٣٩ - وفي هذا السياق، دعمت مشاريع الصندوق مجموعة من التحسينات في أمن البلد، بما في ذلك إعادة تأهيل البنية التحتية الرئيسية وتدريب ١ ١٦٨ فرداً من أفراد الأمن، وتشكيل خمس لجان مدنية - عسكرية مخصصة لزيادة التواصل وتحسين الثقة بين السكان وقوات الأمن، ودعم الأنشطة المشتركة بين أفراد القطاع الأمني وأفراد المجتمعات المحلية. وأسهم البرنامج أيضاً في التعايش السلمي في المنطقتين الوسطى والجنوبية الغربية من البلد من خلال الحوار بين الطوائف وإصلاح البنية التحتية، واستفاد منه أكثر من ٣ ٠٠٠ شخص. وإلى جانب الدعم الذي يقدمه الصندوق، أقرت الحكومة بصورة عامة خطة للتعويضات المجتمعية، ومن المتوقع أن يبدأ دفع تعويضات جماعية في عام ٢٠١٨. ومن خلال

التوعية بقوانين الأراضي ودعم مبادرات التصديق على ملكية الأراضي، أسهم الصندوق في التسوية السلمية للمنازعات على الأراضي في ٥٤٩ قرية. وإضافةً إلى ذلك، اتسع نطاق التقدم المحرز سابقاً في تسجيل المواليد، فمن خلال الدعم المقدم من الصندوق، سُجِّلَ ٠٠٠ ٣٦ طفل إضافي مما أدى إلى تراجع خطر النزاع القائم على الهوية وانتهاكات حقوق الإنسان مستقبلاً.

٤٠ - وتطلعاً للمستقبل، خصص الصندوق تمويلاً بقيمة مبلغ ٥,٥ ملايين دولار لتحفيز برنامج الحكومة والأمم المتحدة الجديد الهادف إلى دعم بناء السلام. ويتمثل الغرض من هذا الدعم في ضمان انتقال سلس في أعقاب الخفض التدريجي لبعثة حفظ السلام.

جمهورية الكونغو الديمقراطية: ترقب الانتخابات في ظل تفاقم انعدام الأمن

٤١ - بالنظر إلى أن الهدف من التوقيع على اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ كان تمهيد الطريق لإجراء الانتخابات، أدى الانقسام بين الأطراف الموقعة إلى تدهور الحالة الأمنية في شرق البلد. وقد نشأ ذلك على الرغم من قرار مجلس الأمن ٢٣٤٨ (٢٠١٧) الذي كلف فيه المجلس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدعم تنفيذ اتفاق عام ٢٠١٦، إضافة إلى تعزيز حماية المدنيين وحقوق الإنسان.

٤٢ - وفي ظل هذه الظروف، استمر دعم الصندوق في التركيز على أنشطة تحقيق الاستقرار في الشرق، من خلال المساهمة في صندوق الاتساق في تحقيق الاستقرار. وفي عام ٢٠١٧، أطلقت خمسة برامج جديدة لتحقيق الاستقرار في إطار الصندوق في مقاطعات إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وأحرز الدعم المقدم إلى كيتشانغا في كيفو الشمالية تقدماً سريعاً في إنشاء أو تعزيز ١٠ هياكل محلية للسلام، مما سيؤدي دوراً أساسياً في توفير مزيد من الدعم. ويسّر الصندوق أيضاً وضع اتفاقات استراتيجية مع حكومات المقاطعات تتضمن التزامات واضحة من السلطات للمساعدة على كفالة نجاح المشاريع وزيادة مشاركتها في برامج تحقيق الاستقرار. وشكل إعداد استراتيجية حكومية شاملة بمشاركة الجميع خطوة مهمة أخرى إلى الأمام مع دعم من الصندوق من أجل تفكيك ميليشيا قوات المقاومة الوطنية في إيتوري وحلّ النزاعات الطويلة الأمد بين المجتمعات المحلية في إقليم أيرومو الجنوبية في مقاطعة إيتوري.

السلفادور: الحفاظ على السلام للأجيال المقبلة

٤٣ - احتفلت السلفادور في عام ٢٠١٧ بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتفاقات السلام. وعلى الرغم من الإنجازات الديمقراطية الهامة في تلك الفترة، تهدد دورة العنف المستمرة التعايش السلمي وعمل المؤسسات الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان.

٤٤ - وفي هذا السياق، وافق الصندوق على أول مشروع له في السلفادور، وهو استثمار بقيمة ٢,٢ مليون دولار لبرنامج الأمم المتحدة المشترك لجيل ما بعد النزاع. ويهدف المشروع، الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلى حماية حقوق ضحايا العنف، إلى جانب تعزيز الرقابة الداخلية والخارجية للمؤسسات الرئيسية العاملة في مجال إنفاذ القانون والعدالة. ويقدم الصندوق أيضاً الدعم إلى عملية الحوار الوطني من أجل اقتراح حلول لبعض المشاكل الأكثر إلحاحاً التي يواجهها المجتمع السلفادوري.

غامبيا: دعم الإصلاحات والتحول الديمقراطي

٤٥ - وافق الصندوق على مبلغ ٣ ملايين دولار للنهوض بالأولويات المتعلقة بالعدالة الانتقالية وإصلاح القطاع الأمني، وذلك دعماً للانتقال السياسي الذي كان يسوده التوتر والسلمي في الوقت نفسه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في غامبيا.

٤٦ - وبقيادة المفوضية والبرنامج الإنمائي، وبتوجيه من المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، بابلو دي غريف، يقدم استثمار بقيمة ١,٢ مليون دولار في العدالة الانتقالية إلى الحكومة الخبرة الفنية اللازمة لإجراء مشاورات عامة. وسيستفاد من هذه المشاورات في وضع استراتيجية وطنية لتحقيق العدالة وتعزيز التعافي الوطني والمصالحة الوطنية. وعلى الرغم من أن دورة المشروع لا تزال في مرحلة مبكرة، قام خبير استشاري في مجال العدالة الانتقالية، بدعم من الصندوق، بتقديم المساعدة إلى الحكومة في وضع اللمسات الأخيرة على مشروع قانون لجنة معنية بالحقيقة والمصالحة والجبر أصبح قانوناً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٤٧ - واستجابةً لطلب الحكومة الحصول على المساعدة في إصلاح القطاع الأمني، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة عمليات حفظ السلام على توجيه عملية تصميم استراتيجية إصلاح تتسق مع مبادئ الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل إعادة بناء المصداقية وتعزيز الحوكمة والرقابة على المؤسسات الأمنية في البلد. وبفضل الدعم المقدم من الصندوق، ساعد أحد كبار الخبراء الاستشاريين على إجراء تقييم للقطاع الأمني مشترك بين الاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة. وسيدعم هذا الاستثمار البالغ ١,٤ مليون دولار أيضاً عملية إنشاء مكتب للأمن القومي. ويدعم الصندوق أيضاً، من خلال مبلغ إضافي قدره ٥٠٠ ٠٠٠ دولار، وحدة معنية بوضع السياسات والتخطيط والإدارة في مكتب نائب الرئيس.

غواتيمالا: إعطاء الأولوية لمنح العدالة للمرأة الغواتيمالية

٤٨ - كانت السنة الماضية بمثابة اختبار لقدرة مؤسسات العدالة واللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا على مكافحة الإفلات من العقاب والفساد عقب التقدم اللافت الذي أحرز جزئياً بفضل دعم الصندوق، بما في ذلك الإدانات التاريخية التي صدرت في عام ٢٠١٦ في قضية سيبور زاركو المتعلقة بالعنف الجنسي، والذي أثار رد فعل عنيف من قطاعات نافذة وهدد باندلاع أزمة سياسية.

٤٩ - ولمواجهة هذه التحديات الجديدة، بدأت الجهود المدعومة من الصندوق في عام ٢٠١٧ العمل على توطيد وتوسيع عملية تقوية المؤسسات داخل نظام العدالة بتوفير الدعم التقني للتمكين من إجراء المحاكمات الجنائية الاستراتيجية، لا سيما في القضايا الشديدة الأثر وقضايا قتل الإناث. وتكملةً لدعم الصندوق لمؤسسات العدالة، أُطلقت خدمات المساعدة الشاملة للضحايا لفائدة الفئات الضعيفة، بما يشمل النساء والسكان الأصليين والأطفال، وتحسين مراعاة حقوق السكان الأصليين والشؤون الجنسانية وحقوق الإنسان في نظام المحاكم من خلال الدعم المقدم من الصندوق.

٥٠ - وأخيراً، خصص الصندوق مبلغ مليوني دولار من خلال مبادرته الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في عام ٢٠١٧ لتوسيع نطاق الدعم المقدم إلى النساء الناجيات من العنف الجنسي والجنساني المتصل بالنزاع اللواتي يلتمسن العدالة والتعويضات التحويلية. وسيعزز المشروع أيضاً قيادة النساء

والشبكات الوطنية لتمكينهن من تأدية دور أكبر في وضع السياسات وإعداد الخطط، وسيشجع على تحقيق تغير هيكلي.

قيرغيزستان: تحسين العلاقات دعماً لمنع التطرف العنيف

٥١ - انطلاقاً من الأشواط التي قطعت بفضل استثمارات الصندوق السابقة، وافق الصندوق على تخصيص مبلغ ١١,٦ مليون دولار لوضع برامج جديدة من أجل منع التطرف العنيف. وتلبي الاستثمارات الجديدة إلى حد كبير الاحتياجات العاجلة في منطقة آسيا الوسطى من أجل وقف التجنيد في تيار التطرف العنيف.

٥٢ - واستناداً إلى عملية تشاركية دامت سنة لتحليل النزاعات وتحديد الأولويات، وافق الصندوق على تخصيص ٨ ملايين دولار لخطة أولويات بناء السلام في عام ٢٠١٧. ويتمثل الغرض من نتائج الخطة في منع التطرف العنيف من خلال تحسين الشراكة بين الجهات الفاعلة الحكومية والمجتمعات المحلية المهمشة. وتعالج النتائج أيضاً التحديات الأمنية في السجون وخلال الاحتجاز، وتوفر الدعم للشباب والنساء في قيادة جهود التوعية المحلية للحد من التطرف قبل أن يبدأ.

٥٣ - وتنضم الخطة الجديدة إلى الاستثمارات الجارية التي تستهدف التطرف العنيف، بما يشمل مشروعاً يركز على الشباب تبلغ تكلفته مليون دولار تنفذه منظمة ''البحث عن أرضية مشتركة'' وجهوداً بقيادة الأمم المتحدة لدعم النساء اللواتي يتولين مراكز قيادية دينية من أجل التصدي للتأثر بالتطرف. وبالإضافة إلى هذه المشاريع، ستوفر مبادرتان، ممولتان من مبادرات عام ٢٠١٧ لتعزيز الشؤون الجنسانية والنهوض بالشباب، الدعم لإدماج المستوطنات المعزولة غير الرسمية خارج بيشكك والتعاون المتعدد الأعراق الذي يقوده الشباب من أجل تحسين الشراكة مع الدولة.

٥٤ - وأخيراً، مدد الصندوق مشروعه العابر للحدود في قيرغيزستان - طاجيكستان، بعدما كشف استعراض خارجي أن الاستثمارات الأولية كانت فعالة في الحد من التوتر المتعلق بالموارد الطبيعية الشحيحة وتعزيز التعاون بين المجتمعات المحلية. وستؤدي الجهود الجديدة التي تبلغ تكلفتها مليوني دولار إلى توطيد هذه المكاسب وترسيخ آليات أنشئت حديثاً لتقديم الشكاوى داخل المؤسسات الوطنية لتشجيع الاستدامة.

لبنان: الاستفادة من الشباب لتعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود والتماسك الاجتماعي

٥٥ - ساهم وجود حوالي مليون لاجئ سوري في لبنان في الإجهاد الاقتصادي وفي الضغط على الخدمات الأساسية، مما أدى إلى تصاعد حدة توتر العلاقات مع المجتمعات المحلية المضيفة. ولمعالجة هذه المسألة، وافق الصندوق في عام ٢٠١٧ على مشروع بقيمة ٣ ملايين دولار متعلق بالعمالة وبناء السلام، كان الغرض منه مدّ الجسور بين ''الشباب المعرضين لخطر''، ونفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية، بالشراكة مع اليونيسف. وبإشراك الفئات الضعيفة من الشباب اللبنانيين والسوريين في التعاون من أجل تحسين الظروف الاقتصادية المحلية، يهدف المشروع إلى تعزيز الاستقرار الاجتماعي وحل النزاعات مع التشجيع على قابلية توظيف الشباب.

ليبيا: تمهيد الطريق للمصالحة الوطنية

٥٦ - أطلِقَ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ المشروع المدعوم من الصندوق والمعنون ”نحو تحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا“، الذي يهدف إلى توليد زخم لتحقيق المصالحة في ليبيا. ويدعم المشروع إعداد استراتيجية للمصالحة الوطنية جرت دراستها خلال حوارات بين أصحاب مصلحة متعددين بشأن مسائل مواضيعية وإقليمية، بما في ذلك التشرد، والاحتجاز التعسفي، والحوار داخل البلديات، والنساء والشباب. وتستند المبادرة إلى التشاور مع جميع الفئات الليبية المستهدفة، بما في ذلك النساء والشباب والزعماء القبليون والسلطات البلدية، بغية حشد الدعم للمصالحة من القاعدة إلى القمة، وتعزيز مشاركة المجتمع المحلي في العملية. وبإشراك مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة من جميع مستويات المجتمع، يدعم المشروع حواراً شاملاً ويسهم إسهاماً مباشراً في العملية السياسية الجارية في إطار خطة عمل الأمم المتحدة لليبيا التي اعتمدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ والتي تضع المصالحة في صميمها.

مدغشقر: دعم مكافحة الفساد وإصلاح القطاع الأمني

٥٧ - شهدت مدغشقر زيادة في التوترات السياسية طوال السنة، ويعزى ذلك بدرجة كبير إلى ترقب الانتخابات الرئاسية التي ستجري في عام ٢٠١٨. وأسهم اقتراح الحكومة في تصاعد حدة التوتر، وهو الاقتراح المتعلق بإجراء استفتاء دستوري قبل الانتخابات، في ظل استمرار حالة عدم اليقين بشأن الإطار الزمني للانتخابات وأهلية المرشحين. وقد عملت الأمم المتحدة مع أصحاب المصلحة المحليين والاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على تعزيز الهدوء وبدء الأعمال التحضيرية لصياغة اتفاق بين الأطراف السياسية الرئيسية من أجل تسوية الخلافات عن طريق الحوار.

٥٨ - وفي هذا السياق، ركزت استثمارات الصندوق على إصلاح قطاع الأمن ودعم المؤسسات الديمقراطية، بما في ذلك مكافحة الفساد، وتعزيز الآليات الوطنية لحقوق الإنسان، وتحسين ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة. وتشمل النتائج الرئيسية اعتماد رؤية لقطاع الأمن الوطني وإنشاء الأمانة التنفيذية للمجلس الأعلى للدفاع الوطني، مما يمهد الطريق للإصلاح. وبالإضافة إلى ذلك، شرع المكتب المستقل لمكافحة الفساد في إجراءات عدة قضايا بارزة لمكافحة الفساد بدعم من الصندوق. وأنشئت أيضاً بدعم من الصندوق لجنة مستقلة لحقوق الإنسان بدأت تتلقى شكاوى المواطنين، ولكن استدامتها ستتوقف على التمويل الحكومي الذي لم يُقدم بعد. وأدى الدعم المقدم من الصندوق أيضاً إلى إطلاق الصحيفة الاستقصائية الأولى في البلد.

٥٩ - وفي أواخر عام ٢٠١٧، وافقت اللجنة التوجيهية المشتركة للصندوق على مشروعين لتحقيق الاستقرار في منطقة الجنوب الكبير في مدغشقر للمساعدة على معالجة المظالم القائمة منذ أمد طويل، وبسط سلطة الدولة في هذه المنطقة المهملة، والمساعدة على مكافحة الجريمة، وتعزيز التماسك الاجتماعي. وسيكون هذان المشروعان اللذان سينطلقان في عام ٢٠١٨، أول دعم يقدم إلى هذه المنطقة لأغراض غير الأغراض الإنسانية.

مالي: التصدي بسرعة للتهديدات الناشئة

٦٠ - حتى بعد مرور أكثر من عامين على توقيع اتفاق السلام والمصالحة في مالي، يتواصل انتشار انعدام الأمن مع استمرار انتهاكات وقف إطلاق النار وركود الإصلاحات المؤسسية. وزادت الجماعات

المتطرفة العنيفة والجماعات الإرهابية عملياتها في محاولة لإحباط عملية السلام. ونشأت جماعات مسلحة جديدة وتعرض العمليات الموازية تنفيذ اتفاق السلام للخطر. وتصدياً لهذه الأزمات الناشئة، وافق الصندوق على مجموعة جديدة من تدابير الدعم، مع التركيز على منطقتي سيغو وموبتي، لمنع تفاقم الأزمة.

٦١ - وفي هذا السياق الصعب، شجّع الدعم المقدم من الصندوق الشبابَ بوصفهم عوامل تغيير إيجابي. فعلى وجه التحديد، تلقى ٦٤٠ شاباً، منهم ٢٢٦ شابة، تدريباً متعلقاً باتفاق السلام والمصالحة وبقرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، في حين أدى الدعم المقدم من مجلس الشباب الوطني إلى تحسين فهم اتفاق السلام. وتلقى شباب آخرون عددهم ٦٠٠ ٢ شاب، منهم ٩١٠ شابات، تدريباً على منع نشوب النزاعات للحؤول دون توسع نطاق الأزمة، كما استُقدِم ٣٦ وسيطاً محلياً لتعزيز التماسك الاجتماعي وتقليص خطر التطرف في ٣٦ منطقة محلية. ودعم الصندوق نهجاً شاملاً بشأن العنف الجنساني، مع اعتماد الشرطة الوطنية خطة عمل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، واستعراض الجمعية الوطنية مشروع قانون لمكافحة العنف الجنساني من المتوقع إنجازه في أوائل عام ٢٠١٨، وعرض ٣٢٩ قضية متعلقة بالعنف الجنساني على المحاكم المحلية، بما في ذلك ١٥٧ قضية متعلقة بالعنف الجنسي.

ميانمار: تقدم متواضع وسط توتر مستمر

٦٢ - تفاقمت الأزمة في ولاية راخين الشمالية خلال عام ٢٠١٧، مما أدى إلى عبور أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ لاجئ الحدود إلى بنغلاديش. ولمواجهة ذلك، وافق الصندوق على تمويل جديد بقيمة ٣,٩ ملايين دولار لتنفيذ مبادرتين في إطار مبادرته المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين بغية زيادة دور المرأة في عملية السلام في ولاية راخين.

٦٣ - وأطلِقت أيضاً في عام ٢٠١٧ بدعم من الصندوق، اللجنة المشتركة لرصد وقف إطلاق النار التي تشكل منبر دعم تيسره الأمم المتحدة لتوجيه المساعدة الدولية من أجل تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني. ومن خلال هذا المنبر، أنشأت اللجنة المكاتب اللازمة لإجراء رصد فعال، بما في ذلك أمانة تقنية تدعم لجنة ثلاثية تتألف من الحكومة وثماني منظمات عرقية مسلحة وممثلين مدنيين. وتخطت لجنة رصد وقف إطلاق النار المشتركة، التي تعمل في بيئة سياسية وأمنية صعبة ومعقدة، تحديات في الأجزاء المتنازع عليها من البلد التي شهدت المجتمعات المحلية فيها ثمار سلام ضئيلة والتي تملك بنية تحتية محدودة. ولكن آلية الرصد ساعدت على بناء الثقة بين الأطراف الموقعة على اتفاق وقف إطلاق النار وأدى اللجوء إليها لتسوية المنازعات على الصعيد التنفيذي إلى خفض احتمال تكرار النزاع. وأخيراً، أدت المبادرات المدعومة من الصندوق الرامية إلى منع الجماعات المسلحة من تجنيد الأطفال واستخدامهم إلى إطلاق سراح ٤٩ طفلاً.

النيجر: منع نشوب النزاعات في خضم تزايد التوترات

٦٤ - شهدت النيجر تصاعداً في حدة التوتر في عام ٢٠١٧، وتفاقم ذلك بسبب غياب حوار سياسي شامل أو توافق في الآراء بشأن إدارة الشؤون العامة، ونتيجة لعدم تلبية الطلبات الاجتماعية، وكلها عوامل تفاقمت بسبب الحالة الأمنية الهشة. ولمعالجة سبل نشوء التوتر بسبب التنافس على الموارد الطبيعية، قدم الصندوق الدعم إلى آليات منع نشوب النزاعات المتعلقة بالموارد الطبيعية، بما في ذلك

الموارد الطبيعية العابرة للحدود، في سبع مناطق محلية من خلال مشاريع النقد لقاء العمل وإنشاء لجان معنية بالمياه وآليات محلية لبناء توفق الآراء. وبالإضافة إلى ذلك، من خلال مشروع بلغ نطاقه ١ ١١٥ شاباً، تلقى ٤٨٠ شاباً تدريباً على قيادة مبادرات التماسك الاجتماعي ومنع نشوب النزاعات في ١٧ حيزاً للحوار أنشئت عن طريق الصندوق. واستفاد ما وصل عدده إلى ٨٤٢ شاباً من الدعم الاجتماعي – الاقتصادي الشامل الرامي إلى ردعهم عن الانضمام إلى الجماعات المتطرفة العنيفة. وقدمت الدانمرك مبلغ ٦,٣ ملايين دولار إلى الهيئة العليا لتوطيد السلام، دعماً لخطة أولويات بناء السلام، مما يظهر الأهمية التحفيزية للنهج الذي يتبعه الصندوق. وبغية تعزيز الثقة في الخطة، يدعم الصندوق إجراء رصد مجتمعي مبتكر لضمان مشاركة المجتمعات المستهدفة في حوكمة الصندوق.

٦٥ – وبالانضمام إلى هذه الجهود، وافق الصندوق على مشروع جديد محفوف بالمخاطر لدعم الجهود الحكومية الرامية إلى الحد من نفوذ جماعة بوكو حرام. ويهدف المشروع إلى تعزيز إعادة الإدماج والتماسك الاجتماعي في صفوف المقاتلين السابقين في جماعة بوكو حرام والسجناء المفرج عنهم والمجتمعات المحلية.

بابوا غينيا الجديدة: التواصل مع المجتمعات المحلية والفصائل المتحاربة خلال الإعداد لإجراء استفتاء

٦٦ – واصلت حكومة بابوا غينيا الجديدة وحكومة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي تنفيذ اتفاق بوغانفيل للسلام، بما في ذلك الإعداد لاستفتاء بوغانفيل بحلول منتصف حزيران/يونيه ٢٠١٩. ولكن تباطأت وتيرة التنفيذ خلال عام ٢٠١٧، حيث يعود ذلك جزئياً إلى تضارب الأولويات مثل الانتخابات الوطنية لعام ٢٠١٧ والأعمال التحضيرية لاستضافة منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠١٨. ولكن اجتماعاً لهيئة إشرافية مشتركة بين رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة بيتر أونيل ورئيس بوغانفيل جون موميس، عُقد في ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر، منح زخماً متجدداً للعملية.

٦٧ – وواصل الصندوق التزامه بأولوياته الطويلة الأمد، فعزز بيئة تمكينية لإجراء استفتاء سلمي بدعم المناقشات والقرارات المشتركة التي تتخذها الحكومة الوطنية وحكومة بوغانفيل، والتوعية باتفاق السلام وبالاستفتاء، وتحسين خدمات معالجة الصدمات والتماسك الاجتماعي في المجتمعات المحلية المستهدفة في بوغانفيل. وشكل توقيع ميثاق اللجنة المعنية باستفتاء بوغانفيل في آب/أغسطس بدعم من الصندوق خطوة هامة بشكل خاص إلى الأمام. وبدعم من الصندوق، أتيحت للمجتمعات المحلية في جميع أنحاء بوغانفيل فرص التحاور مع أعضاء من البرلمان ولجان استفتاء الدوائر الانتخابية فيما يتعلق بمسائل الحوكمة وبناء السلام، مما أدى إلى إذكاء الوعي وبناء ثقة الجمهور، فقد أعربت نسبة ٦٥ في المائة من السكان الذين شاركوا في الاستقصاء عن رضائهم عن تقاسم آرائهم مع الممثلين البرلمانيين. وشجع الدعم المقدم من الصندوق أيضاً على التواصل مع الفصائل المتحاربة غير الموقعة على اتفاق السلام، وذلك بإقامة حفل توحيد هام في أيار/مايو، تلاه اجتماع توحيد رئيسي للنساء في آب/أغسطس حضرته نساء تجاوز عددهن ٣٥٠ امرأة من جميع أنحاء الجزيرة للتعبير عن دعمهن للسلام.

الفلبين: اعتماد نهج ذي شقين لمنع التطرف العنيف

٦٨ – بيّن الحصار العنيف الذي فرضته عناصر مرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية على ماراوي في ميندناو، خلال الفترة من أيار/مايو إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الأثر المزعزع الناجم عن ضعف

ثقة الجمهور بعملية السلام، ولا سيما في صفوف الشباب. وبهدف معالجة جذور الاضطرابات وتلبية الحاجة إلى إشراك القيادة السياسية والقواعد الشعبية على حد سواء، وافق الصندوق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ على مشروع لإنشاء منبر للحوار فيما بين أفراد شعب مورو للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن وضع دستور كيان يتمتع بالحكم الذاتي في ميندناو. ومن خلال الحوار والبدائل التعليمية، سيعزز المشروع دور النساء والشباب والقيادات الدينية في منع التطرف العنيف.

جزر سليمان: دعم المرحلة الانتقالية بعد انتهاء عمل بعثة المساعدة الإقليمية

٦٩ - في حزيران/يونيه ٢٠١٧، انتهى عمل بعثة المساعدة الإقليمية في جزر سليمان بعد مرور ١٤ عاماً، مما يشكل مرحلة هامة في مسار بناء السلام في البلد. ولكن تنحية رئيس الوزراء، عقب التصويت بحجب الثقة عنه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، بيّنت ضعف الترتيبات السياسية والأمنية الراهنة.

٧٠ - واعترافاً بالحاجة إلى تعزيز جهود السلام الحديثة العهد، وبناءً على طلب من الحكومة، أعلنتُ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ أن جزر سليمان مؤهلة لتلقي دعم إضافي من الصندوق. وسينضم هذا الدعم إلى حافظة الصندوق الحالية التي توفر الدعم للحوار الشامل وتعزز دور النساء والشباب. ومن خلال مشروع نفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بلغت تكلفته ٢,٥ مليون دولار، شارك أكثر من ٥٠٠ زعيم قبيلة وقائد مجتمعي وشاب وامرأة من مختلف المقاطعات في حوارات مع الحكومة بشأن مستقبل البلد. وتوجت هذه الجهود بإقامة حوار وطني حدد المجالات ذات الأولوية التي يتعين أن تُتخذ بشأنها إجراءات من قبل الحكومة والجهات صاحبة المصلحة. وشمل شكل آخر من أشكال التقدم وضع الصيغة النهائية للاستراتيجية الوطنية للتعويضات، وإطلاق خطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، والسياسة الوطنية للشباب، وتدريب ٣٠٠ شاب بوصفهم دعاة للسلام. وستدمج هذه الموارد في تحويل جديد بقيمة ٣ ملايين دولار من المقرر تنفيذه في عام ٢٠١٨.

الصومال: توطيد السلام والتنمية وتكوين الدولة الاتحادية

٧١ - على الرغم من استمرار هشاشة عمليتي بناء السلام وبناء الدولة، فقد اجتازت حكومة الصومال الاتحادية محطات هامة في عام ٢٠١٧، بما في ذلك اختتام العملية الانتخابية الوطنية في شباط/فبراير، التي شهدت انتخاب نساء لشغل ٢٤ في المائة من مقاعد البرلمان الاتحادي، وهو إنجاز هام تأتى تحقيقه بدعم من الصندوق.

٧٢ - وقد خاطر الصندوق، منذ عام ٢٠١٥، من أجل دعم جهود الحكومة الرامية إلى توسيع نطاق وجودها وبسط شرعيتها وقدرتها في المناطق التي استُرجعت حديثا من قبضة حركة الشباب. وقد فسحت استثمارات الصندوق المبكرة، التي ساعدت في إنشاء ١٤ مجلسا مؤقتا من مجالس المقاطعات من خلال نشر محافظي مقاطعات، الطريق أمام نهج أشمل للأمن والتنمية على الصعيد المحلي. ونتيجة لذلك، بدأت سبع مؤسسات تابعة للأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ جهودا بقيمة ٨ ملايين دولار في تسع مقاطعات في ولاية جوبالاند والولاية الجنوبية الغربية وولاية هيرشبيلي. وقد مكن هذا الاستثمار السلطات المحلية من تقييم احتياجات المجتمع المحلي والاستجابة لها من خلال وضع خطط حضرية، وأطر قانونية، وتوسيع نطاق خدمات العدالة والشرطة، علاوة على توفير التدريب المهني وإيجاد فرص العمل المرتبطة

بإعادة تأهيل البنى التحتية. واستكمالا لهذه الاستثمارات، يساعد مشروع ميدنيمو والمشروع العابر للحدود، الذي تقوده مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، السلطاتِ المحلية على توفير حلول دائمة لإعادة إدماج المشردين داخليا والعائدين من كينيا بصورة سلمية. ويتم رصد أثر جهود بناء السلام وبناء الدولة من خلال مشروع تجريبي ابتكاري للبيانات الضخمة يهدف إلى قياس انطباعات الجمهور. وفيما يخص المستقبل، سيهدف مشروع بقيمة مليوني دولار ينفذ عن طريق صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، من خلال مبادرة تعزيز الشباب لعام ٢٠١٧، إلى تعزيز مشاركة الشباب الصوماليين في عمليات بناء السلام والإدارة المحلية.

جنوب السودان: الخطوات الأولية للحفاظ على السلام في خضم الأزمة

٧٣ - في خضم استمرار النزاع بين القوات الحكومية وقوات المعارضة والظروف الإنسانية المتدهورة الناجمة عن المجاعة، شرع الصندوق من جديد في دعم جهود بناء السلام في جنوب السودان من خلال مشروعين تمت الموافقة عليهما في عام ٢٠١٧.

٧٤ - ويهدف المشروع الأول، وهو مجهود ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتعادل قيمته ٣ ملايين دولار، إلى تعزيز قدرات المصالحة والحوار، بما في ذلك المشاورات على الصعيد المحلي التي من شأنها أن تغذي عملية الحوار الوطني التي بدأها الرئيس. وبالاستفادة من التجربة السابقة، سيبدأ المشروع بحصر مبادرات بناء السلام على المستوى المحلي من أجل تحديد أفضل الممارسات القابلة للتعزيز، مع التركيز على المبادرات التي تقودها النساء. وسيسهم الدعم الإضافي في وضع خطة استراتيجية تحدد الأولويات الرئيسية لبناء السلام من أجل مشاركة مقبلة للأمم المتحدة.

٧٥ - وسيسعى المشروع الثاني للصندوق، وهو مشروع تبلغ قيمته مليوني دولار ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة وتمت الموافقة عليه من خلال مبادرة تعزيز الشباب لعام ٢٠١٧، إلى إيجاد حلول دائمة لفائدة شباب موقع بانتيو لحماية المدنيين عن طريق تعزيز اندماجهم في المجتمعات المحلية. وتمثل هذه المبادرة أول فرصة يتم توفيرها للشباب في المخيم لبناء الثقة من أجل تحقيق عودة مستدامة.

سري لانكا: إحراز تقدم مطرد في مجال العدالة الانتقالية والمصالحة

٧٦ - شُرع في تنفيذ خطة سري لانكا لأولويات بناء السلام في أيار/مايو، مع وضع الصيغة النهائية لخمسة مشاريع مرتبطة بالعدالة الانتقالية والمصالحة والحلول دائمة للسكان المشردين، وتشجيع دور الشباب والنساء في بناء السلام. وتمثل الخطة أداة تستخدمها الحكومة لتنسيق الجهات المانحة، وتساعد الحكومة على الوفاء بالتزاماتها بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان رقم ١/٣٠ بشأن تعزيز المصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان في سري لانكا.

٧٧ - ومن بين الالتزامات المهمة التي دعا إليها مجلس حقوق الإنسان، إجراء الحكومة مشاورة وطنية بشأن العدالة الانتقالية. ومنذ عام ٢٠١٦، أنشأت الحكومة، مسترشدة بمفوّضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال دعم الصندوق، فرقةَ عمل وطنية للتشاور قادت حوارات مع المواطنين بشأن مواضيع صعبة متصلة بالعدالة الانتقالية. وقدمت فرقة العمل تقريرها النهائي إلى الحكومة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. ويوجز التقرير مجموعة من التوصيات المتعلقة بالالتزامات السياسية والإصلاح السياسي حددها المفوض السامي لحقوق الإنسان في استعراضه السنوي للتقدم المحرز

ويهدف منها الوفاء إلى أبعد حد بالمعايير الدولية. وفي أعقاب زيارة رفيعة المستوى قام بها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية جيفري فيلتمان في تموز/يوليه، أنشأت الحكومة، استكمالا لدعم الصندوق للعدالة الانتقالية، مكتب الأشخاص المفقودين، وهو مؤسسة وطنية معنية بتحري الحقيقة، سيجري تشغيلها بدعم من الصندوق بمجرد تعيين المفوضين. وعلاوة على ذلك، فإن دعم الصندوق سيساعد الحكومة فيما يخص الاتصال والتواصل فيما بين المجتمعات المحلية بشأن المساءلة والمصالحة.

اليمن: دعم بناء السلام في خضم الأزمة

٧٨ - على الرغم من زيادة التدهور في السياق القطري، بما في ذلك التحذيرات من حدوث وشيك لمجاعة ولانتشار وباء الكوليرا وسط استمرار القتال والأزمة السياسية، استأنف الصندوق عمله في اليمن في عام ٢٠١٧ من خلال مشروعين جديدين. ويهدف المشروعان، اللذان يتقيدان بشكل كامل بخطة الحفاظ على السلام، إلى تلبية احتياجات بناء السلام والإنعاش عالية الأهمية في سياق الأزمة الإنسانية الجارية. وعلى وجه التحديد، سيوفر استثمارٌ بقيمة مليوني دولار تنفذه منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، دعما للوساطة التي تقودها النساء من أجل حل النزاعات المحلية على الموارد المائية الشحيحة. وبالإضافة إلى ذلك، يهدف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى بذل جهود بقيمة ٣ ملايين دولار تهدف إلى تخفيف الأثر المدمر للنزاع على النساء والشباب المسجونين الذين كانوا يعانون، حتى من قبل اندلاع العنف، من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وسيختبر هذا المشروع التجريبي مجموعة تدابير دعم شاملة لفائدة المحتجزين في أربعة سجون يمنية وسيضع خططا للإفراج عنهم من أجل إعادة إدماجهم بصورة مستدامة بعد قضاء مدة عقوبتهم.

الجدول ٢

الأداء العالمي لصندوق بناء السلام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

المجالات ذات الأولوية لصندوق بناء السلام	*عدد المشاريع*	*تتقدّم بسلاسة نحو إنجاز النواتج (نسبة مئوية)*	*في المسار السليم مع توافر أدلة على المساهمة بقدر كبير في تحقيق نتائج بناء السلام (نسبة مئوية)*
المجال ١ من المجالات ذات الأولوية[أ]			
٢٠١٧	٢٥	٨٨	١٦
٢٠١٦	٣٥	٩٠,٠	٣٠,٣
المجال ٢ من المجالات ذات الأولوية[ب]			
٢٠١٧	٤٥	٨٧	٣٦
٢٠١٦	٤١	٩٢,٦	٤٦,٣
المجال ٣ من المجالات ذات الأولوية[ج]			
٢٠١٧	٤	١٠٠	٥٠
٢٠١٦	٦	٨٣,٣	١٦,٧
المجال ٤ من المجالات ذات الأولوية[د]			
٢٠١٧	٦	٩٤	٣٥
٢٠١٦	٢٢	٨٥,٠	١٠,٠
المجموع لعام ٢٠١٧	**٩١**	**٨٩**	**٣١**

المصدر: تقييمات مكتب دعم بناء السلام للمشاريع، والتقارير الدورية، والتقييمات القطرية المستقلة.

(أ) إصلاح قطاع الأمن؛ وسيادة القانون؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ والحوار السياسي.

(ب) المصالحة والحكم الديمقراطي ومنع/إدارة النزاعات.

(ج) العمالة والمساواة في الحصول على الخدمات الاجتماعية.

(د) قدرات الدولة وتمديد سلطة الدولة وحوكمة موارد بناء السلام.

رابعا – الرقابة والإدارة في صندوق بناء السلام

ألف – الفريق الاستشاري

٧٩ – انتهت ولاية الفريق الاستشاري الرابع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وقد رافق الفريقُ الصندوق، خلال فترة ولايته، أثناء الأزمة المالية وما أعقب ذلك من إعادة هيكلة استراتيجية، مما ساعد الصندوق على تعزيز مكانته والتعامل مع الإصلاحات الأخيرة للأمم المتحدة والالتزامات ببناء السلام وإدامته والاستجابات لها بوصفها مسؤولية على نطاق المنظومة.

٨٠ – وقد قدم لي الفريق، في اجتماعه الذي عقد في منتصف السنة في حزيران/يونيه، اقتراحه بتجديد موارد الصندوق وتنشيط قدرة مكتب دعم بناء السلام. وأبلغ الفريق في اجتماعيه بالآثار المترتبة على القرارين التوأم التاريخيين للجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن استعراض هيكل بناء السلام المتعلق بأنشطة الصندوق، وبشأن التدابير الرامية إلى تكييف الخطة الاستراتيجية الجديدة للصندوق مع السياق العالمي الراهن. وشارك أعضاء الفريق أيضا في زيارات مانحين إلى كوت ديفوار ومالي، وقدموا المشورة إلى الصندوق بشأن استراتيجيته في مجال التواصل وإشراك الدول الأعضاء.

باء – الميزانية والموظفون

٨١ – كانت خطة التكاليف لعام ٢٠١٧ البالغة قيمتها ٣ ٠٧٩ ٣٣٢ دولارا أعلى بنسبة ١٥ في المائة تقريبا بالقيمة الاسمية مما كانت عليه في عام ٢٠١٦، على الرغم من أن التوزيع حسب بنود الميزانية لم يتغير، إذ بلغت تكاليف الموظفين الأساسيين وغيرهم من الموظفين المؤقتين ٦٩ في المائة من المجموع، تليها تكاليف التشغيل وتكاليف مباشرة أخرى بنسبة ١٣ في المائة، وسفر موظفي البعثة والفريق الاستشاري بنسبة ١٨ في المائة. وقد تم تمويل ١,٧ مليون دولار من ميزانية عام ٢٠١٧ من إيرادات فوائد واستثمارات الصندوق، التي عوضت عن الإيرادات العامة المستمدّة من نسبة ٣ في المائة من مساهمات الجهات المانحة للسنة السابقة والتي كانت أقل مما كان متوقعا.

٨٢ – ومن أجل التنفيذ الكافي لولاية الصندوق المتمثلة في المضي قدما برؤيتي بشأن الوقاية والحفاظ على السلام في وقت يشهد شحا في الموارد، طبق الصندوق بصرامة تدابير احتواء التكاليف. واستمر في الاعتماد على انتداب الموظفين من وكالات الأمم المتحدة وتعزيز الشراكات الاستراتيجية من أجل دعم البرامج القطرية. وقد عزز الصندوق قدراته في مجال الاتصالات من أجل تحسين التوعية ودعم تعبئة الموارد.

جيم – الرصد والتقييم المعززان

٨٣ – في عام ٢٠١٧، واصل الصندوق جمع وتحليل بيانات الأداء من أجل تشجيع اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة بشأن البرمجة الجارية والاستثمارات المقبلة. وقد شُرع في دراسات استقصائية بشأن التصورات في بابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسري لانكا وغامبيا وقيرغيزستان والنيجر بغية قياس الأثر. واستمرت كذلك، في بلدان مختارة، آليات الرصد على أساس المجتمعات المحلية، التي تزيد من شفافية ومساءلة الصندوق والشركاء الحكوميين تجاه المواطنين. ففي بابوا غينيا الجديدة، على سبيل المثال، أجريت مناقشات مجتمعية نصف سنوية بشأن قضايا ذات أولوية مع ممثلي حكومات على مستوى القرى وممثلي رابطة نساء بوغانفيل. وفي سري لانكا، نشأت مبادرة جديدة عن عملية تنافسية بين جماعات شبابية مهتمة، وأسفرت عن إيجاد حل تعيين مبتكر على الإنترنت يهدف إلى رصد مساهمة أنشطة بناء السلام في جميع أنحاء البلد.

٨٤ – وقد صدر تكليف بعمليات تقييم تخص ٢٥ مشروعا أو برنامجا في عام ٢٠١٧. وتجدر الإشارة إلى أن استثمارات الصندوق في تعزيز إطار الرصد والتقييم قد ساهمت في الرفع من توافر البيانات الموثوقة الخاصة بالتقييمات القائمة على الأدلة. فعلى سبيل المثال، عززت الدراسات الاستقصائية والمعلومات المتعلقة بخطوط الأساس والخطوط النهائية الواردة من بعثات الرصد لأصحاب المصلحة المتعددين في نهاية المطاف تقييم حافظة الصندوق في قيرغيزستان. وساعد التقييم الذي أجري في ليبريا بشأن خطتين لبناء السلام على مدى الفترة ٢٠١١-٢٠١٦، في إثراء الدعم الذي سيقدمه الصندوق في المستقبل بالمعلومات مع انسحاب بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وبالإضافة إلى ذلك، استعرض تقدير تقييمية أجري في كوت ديفوار تصميم البرامج ومتانة أطر الرصد، مع توصيات محددة الأهداف بغية زيادة احتمال تحقيق النتائج وتوافر البيانات من أجل إجراء تقييم نهائي.

٨٥ – وأخيرا، دعم الصندوق بناء القدرات على الصعيد القطري من خلال ٢٨ بعثة تقنية للمساعدة في وضع استراتيجية البرامج أو تصميمها أو تنفيذها في بوروندي والبوسنة والهرسك وتشاد وجنوب السودان وسري لانكا والسلفادور والصومال وغامبيا وغواتيمالا وغينيا وغينيا – بيساو وقيرغيزستان والكاميرون وكوت ديفوار وكولومبيا وليبريا ومالي. واستُكملت هذه البعثات بتقديم مؤسسة عروة السلام (PeaceNexus)، وهي شريك في الصندوق، الدعم إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وكوت ديفوار ومالي. إلى جانب ذلك، ركزت بعثة مشتركة للصندوق وهيئة الأمم المتحدة للمرأة على بناء السلام المراعي للمنظور الجنساني لأجل متطوعي الأمم المتحدة العاملين في مشاريع مبادرة تعزيز المساواة بين الجنسين.

خامسا – خاتمة

٨٦ – في حين مثلت المساهمات، التي بلغت مستوى تاريخيا مرتفعا والتي قدمها المانحون للصندوق في عام ٢٠١٧، إشارة واضحة على الثقة في إسهام الأمم المتحدة في بناء السلام، يدل معدل الموافقة في الصندوق الذي بلغ أرقاما قياسيا على أن الطلب العالمي على المبادرات المراعية للمخاطر والحساسة سياسيا لا يزال يفوق الموارد المتاحة. وبغية تحقيق الوعد بالحفاظ على السلام وعلى جهود الإصلاح عالية الأهمية على نطاق المنظومة الجارية حاليا، فسيتعين الحفاظ على المكاسب التي تحققت في عام ٢٠١٧ وتوسيع نطاقها.